

(القرار رقم ١٢٨١ الصادر في العام ١٤٣٤هـ)

في الاستئناف رقم (٢١٢/ج) لعام ١٤٣٢هـ

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده :

في يوم الإثنين الموافق ٦/٢٦١٤٣٤هـ اجتمعت اللجنة الاستئنافية الضريبية المشكّلة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) وتاريخ ٦/٦/١٤٣٢هـ والمكلفة بخطاب معالي وزير المالية رقم (٢٦٣٧٨) وتاريخ ٦/٢٥١٤٣٢هـ القاضي باستمرار اللجنة في نظر استئنافات المكلفين والمصلحة قرارات لجان الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية فيما يخص الزكاة وكذلك فيما يخص الضريبة مما يدخل ضمن النطاق الزمني لسريان نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٣٢١) وتاريخ ٢١/١/١٣٧٠هـ وتعديلاته وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من المادة (٨٠) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٠) وتاريخ ١٥/١/١٤٣٥هـ، وقامت اللجنة خلال ذلك الاجتماع بالنظر في الاستئناف المقدم من شركة (أ) (المكلف) على قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الثانية بجدة رقم (٣٨) لعام ١٤٣١هـ بشأن الرابط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل (المصلحة) على المكلف للعامين ٢٠٠٧م و ٢٠٠٦م.

وكان قد مثل المصلحة في جلسة الاستماع والمناقشة المنعقدة بتاريخ ٢٨/٥/١٤٣٤هـ كل من ولم يحضر المكلف أو من ينوب عنه، كما أنه لم يعتذر عن الحضور أو يقدم طلباً بالتأجيل على الرغم من إبلاغه بموعود جلسة المناقشة.

وقد قامت اللجنة بدراسة القرار الابتدائي المستأنف، وما جاء بمذكرة الاستئناف المقدمة من المكلف ومراجعة ما تم تقديمها من مستندات، في ضوء الأنظمة والتعليمات السارية على النحو التالي:

النهاية الشكلية:

أخطرت لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الثانية بجدة المكلف بنسخة من قرارها رقم (٣٨) لعام ١٤٣١هـ بموجب الخطاب رقم (١٨٥/ص ج) وتاريخ ٢٥/١٠/١٤٣١هـ، وقدم المكلف استئنافه وقيد لدى هذه اللجنة برقم (٨٧٧) وتاريخ ٩/١/١٤٣٢هـ ، وأفاد المكلف بأنه استلم القرار الابتدائي بتاريخ ٢١/١٢/١٤٣١هـ، كما قدم ضمانتاً بنكيًّا صادراً من (ب) برقم وتاريخ ٢٦/٢/١٤٣٢هـ بمبلغ (٤٣٩١,٧٠٤) ريالات لقاء الفروقات الزكوية المستحقة بموجب القرار الابتدائي ، وقد سالت هذه اللجنة المكلف بموجب خطابها رقم (٢٥٦) وتاريخ ٦/٤/١٤٣٤هـ عن تاريخ استلامه القرار الابتدائي وطلبت منه تزويدها بالمستند المثبت لذلك ، فأفاد بموجب خطابه المؤرخ في ١٢/٦/١٤٣٤هـ أنه لم يستدل على تاريخ استلام القرار الابتدائي.

وبرجوع اللجنة للمادة (٢٦) من القرار الوزاري رقم (٣٤٠) في ١٧/٧/١٣٧٠هـ المعبدلة بالقرار الوزاري رقم (٤٨٠/٣) في ١٤/٣/١٤١٤هـ والتي تنص على أن "لكل من مصلحة الزكاة والدخل والمكلف الحق في استئناف قرار لجنة الاعتراض الابتدائية في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ استلام القرار على أن يقوم المكلف قبل قبول استئنافه بسداد الضريبة المستحقة عليه طبقاً لقرار لجنة الاعتراض الابتدائية نقداً أو بتقديم ضمان بنكي بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة" ، كما تم الرجوع للمادة (١٢) من القرار الوزاري رقم (٣٩٣) في ٦/٨/١٣٧٠هـ والتي تنص على أن "للمالية والمكلف الحق في استئناف قرار اللجنة الابتدائية إلى اللجنة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة (٢٦) من القرار (٣٤٠) وتاريخ ١٣٧٠/٧/٦هـ في نفس الميعاد المحدد في المادة العاشرة من هذا القرار والمحدد ثلاثة أيام يوماً" ، كما تم الرجوع إلى المادة (١٣) من القرار المشار إليه والتي تنص على أن

"استئناف المالية والمكلف لا يحول دون دفع الزكاة المتحققة بموجب قرار اللجنة الابتدائية وعلى المكلف دفعها قبل تقديم استئنافه، ولا ينظر في الاستئناف إلا إذا كان مصحوباً بصورة مصدقة رسمياً من وصول دفع الزكاة.

وحيث إن تاريخ صدور قرار اللجنة الابتدائية رقم (٣٨) لعام ١٤٣١هـ هو ٢٥/١٠/١٤٣١هـ وتاريخ قيد الاستئناف لدى هذه اللجنة هو ٩/١٤٣٢هـ ، وحيث إن المكلف لم يقدم ما يثبت أن استئنافه قدم خلال المدة النظامية المحددة للاستئناف بثلاثين يوماً من تاريخ استلام القرار الابتدائي ، لذا فإن اللجنة بالأغلبية ترى رفض استئناف المكلف من الناحية الشكلية .

القرار:

لكل ما تقدم قررت اللجنة الاستئنافية الضريبية ما يلي :

أولاً: رفض الاستئناف المقدم من شركة (أ) على قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبة الثانية بجدة رقم (٣٨) لعام ١٤٣١هـ من الناحية الشكلية.

ثانياً: يكون هذا القرار نهائياً بعد تصديق وزير المالية.

وبالله التوفيق...،